

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى أولى ماستر نقدي وبنكي

## محاضرات مقياس التمويل الدولي

قياس اختلال ميزان المدفوعات

أستاذ المقياس: دريدي بشير

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي  
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2021-2022

### المطلب الثالث: الفائض والعجز في ميزان المدفوعات وكيفية قياسهما

سوف نتطرق إلى نقطتين مهمتين، بداية بالفائض والعجز في ميزان المدفوعات ثم إلى طريقة قياس ذلك الفائض.

#### الفرع الأول: الفائض والعجز في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات لا بد وأن يكون متوازنا من الناحية المحاسبية بمعنى أن تكون مبالغ الفقرات المدينة مساوية لمبالغ للفقرات الدائنة، لكن هذا التوازن لا يمكن عده ذا أهمية لأن المهم هو الحصول على التوازن بالمعنى الاقتصادي بالرغم من ندرة حدوثه؛ إذ قلما نجد بلدا يصدر للأجانب بقدر ما يستورد منهم.

إن ميزان التجارة المنظورة قد لا يكون متعادلا بالضرورة دائما، فقد يكون في صالح القطر أو في غير صالحه غير أنه من الممكن معالجة أي عجز في الميزان المذكور عن طريق فقرات الحساب الأخرى كحسابات الخدمات والمدفوعات المحولة، مما يقودنا إلى الحساب الجاري الذي هو أوسع نطاق من سابقه حيث يضيف على سابقه ميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد. ومع ذلك فليس هناك من سبب يدعو إلى تعادل ميزان الحساب الجاري دائما فهو قد يظهر فائضا أو عجزا يتحتم تسويتها عن طريق معاملة في حساب رأس المال؛ إذ يستطيع القطر أن يستنفذ جزء من خزنته من (احتياطياته الرسمية) مساويا للعجز في الميزان المذكور ويمكن تحقيق ذلك أيضا بالافتراض من الخارج أو عن طريق بيع جزء من موجوداته الأجنبية وهكذا يمكن أن تؤدي المعاملات التي تجري في حساب رأس المال إلى تعادل جانبي ميزان المدفوعات.

إنه مهما كانت قيم فقرات ميزان الحسابي الجاري فستكون هناك فقرة أو معاملة متبقية تنعكس في حساب رأس المال تحقق لميزان المدفوعات تعادلا، وهكذا فإن ميزان المدفوعات سيكون متعادلا دائما بالمعنى المحاسبي، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن ميزان المدفوعات سيكون متوازنا أيضا

إن أي قطر ما يعاني عجزا في ميزان حسابه الجاري ستكون لديه معاملات مقابلة في حساب رأس المال تعيد التوازن إلى ميزان مدفوعاته إلا أن هناك تدفقات رأسمالية أخرى ليس لها علاقة بوضع ميزان

مدفوعات القطر. فيكون هناك عجز في الحالتين يغطيه تدفق في رأس المال نحو القطر المذكور. إلا أن أهمية وطبيعة النوعين من التدفق الرأسمالي تختلف في الحالتين؛ إذ هما يشيران إلى نوعين من التدفق :  
« تدفقات تكيفية أو تدفقات تسوية تحدث بشكل مقرر ومتعمدا لكي تجعل ميزان المدفوعات متعادلا بالمعنى المحاسبي المذكور وهي تدفقات لا خيار للقطر اتجاهاها؛ إذ عليه أن يقوم بها طوعا أو كرها لتسوية ديونه ولتضمين حقوقه.

« التدفقات التلقائية التي تحدث لذاتها وبصرف النظر عن وضع الفقرات الأخرى في حساب رأس المال ولا تتسبب عن اعتبارات خاصة بميزان المدفوعات، من ذلك مثلا ابتياع الأجانب لمشروع في قطر معين واقتراض القطر المذكور في الخارج عن طريق بيع سندات.

وهكذا فإن الاستنتاج النهائي الذي توصلنا إليه من تحليلنا هذا بصدد توازن أو عدم توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي هو أن التوازن يسود فقط حين تكون فقط قيمة المعاملات المدينة التلقائية أو المخططة مساوية لقيمة المعاملات الدائنة التلقائية والمخططة كذلك، أما إذا لم تتساوى قيمة كل من هذه المعاملات الدائنة والمدينة التلقائية فسينشأ عندئذ اختلال ميزان المدفوعات.

#### الفرع الثاني: قياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات

هناك عدد من المقاييس التي تقيس لنا مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات نذكر منها ما يأتي:

#### أولا: مقياس ميزان المدفوعات الأساسي

يتكون ميزان المدفوعات الأساسي من ميزان الحساب الجاري مضافا إليه حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وحسب هذا المقياس يقاس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بالرصيد الصافي الناجم عن تجارة السلع والخدمات (صادرات وواردات) والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل وهذا الرصيد سواء كان فائضا أو عجزا يساوي بالضرورة الرصيد تحت الخط الناجم عن حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل والذهب والاحتياطيات النقدية والأجنبية وفقرة السهو والخطأ ولكن بإشارة جبرية عكسية . والجدول (1-2) يوضح ذلك.

## الجدول رقم (2-1): مركز ميزان المدفوعات مقاسا على أساس معيار ميزان المدفوعات الأساسي

10+	1- تجارة السلع والخدمات
20-	2- تحويلات من جانب
40-	3- رؤوس أموال حكومية طويلة الأجل
10-	4- رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل
60-	الرصيد فوق الخط (-)
----- الخط الافقي	
20+	1- ذهب
30+	2- عملات أجنبية
6+	3- قروض حكومية أجنبية قصيرة الأجل
2+	4- قروض خاصة أجنبية قصيرة الأجل
1+	5- رؤوس أموال وطنية خاصة قصيرة الأجل
1+	6- فقرة السهو والخطأ
60+	الرصيد تحت الخط (تسوية)

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 57

إن الأمر الواضح من هذا الجدول أن هذا البلد تعرض إلى عجز وصل إلى 60 مليون دولار بسبب تفوق مدفوعاته للأجانب- والناجمة عن صادرات وواردات السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل- عن متسلماته منهم والناجمة عن نفس هذه الفقرات. وقد تم تسوية العجز من خلال الفقرات تحت الخط وهي ما تسمى بفقرات التسوية أو الموازنة التي تشمل استنزاف الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال الوطنية قصيرة الأجل المستثمرة في الخارج بالإضافة إلى زيادة مستحقات الأجانب على الاقتصاد على شكل قروض أجنبية قصيرة الأجل أو قيام الأجانب بشراء أوراق مالية قصيرة الأجل.

مما سبق وجب التمييز الدقيق بين العمليات الأساسية (التلقائية) وعمليات التسوية (الموازنة) فالعمليات التلقائية كما أسلفنا تحدث لاعتبارات تجارية بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، كالصادرات والواردات من السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، بينما عمليات التسوية تمثل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتغير في الاحتياطيات الدولية حيث يكون مكانها تحت الخط، فإذا كانت مدفوعات البلد للأجانب أكثر من متسلماته منهم والناجمة عن الفقرات التلقائية فإن ميزان المدفوعات سيتعرض إلى عجز يتم تسويته من خلال حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (خاصة أوحكومية) أو من خلال تصدير الذهب.

## ثانياً: معيار السيولة الدولية

يقيس هذا المعيار مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات من خلال معرفة التغير في الاحتياطيات الدولية للبلد التي تشمل الذهب، عملات أجنبية، حصة البلد في صندوق النقد الدولي أو قبول الأجانب أصولاً وطنية قصيرة الأجل ( كأرصدة بالعملة الوطنية، أوراق تجارية وطنية، أدونات خزينة) بالإضافة إلى فقرة السهو والخطأ، فإذا تعرض البلد لعجز مع الدول الأخرى فيمكن تسوية هذا العجز من خلال استخدام الاحتياطيات المذكورة أو البعض منها، ومن ثمة يعكس هذا المعيار مركز العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي فإذا كان عرض العملة الوطنية فوق الخط يزيد عن الطلب عليها فإن البلد سوف يفقد قدرًا من الاحتياطيات الرسمية لديه أو يزيد من مطلوباته اتجاه السلطات النقدية الأجنبية، أما إذا كان الطلب على العملة الوطنية من قبل الأجانب يزيد من عرضها فإن ذلك سوف ينعكس في زيادة الاحتياطيات الدولية للبلد من الذهب والعملات الأجنبية أو تزيد حقوق البلد على السلطات النقدية الأجنبية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (2-2) الآتي:

### جدول رقم (2-2): ميزان المدفوعات مقاساً على أساس معيار الاحتياطيات الرسمية

30	-	1- السلع والخدمات
5	+	2- التحويلات من جانب واحد
3	+	3- حركة رؤوس الأموال الحكومية طويلة الأجل
4	-	4- حركة رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل
2	-	5- حركة رؤوس الأموال الوطنية الخاصة قصيرة الأجل
1	+	6- السهو والخطأ
27	-	العجز (-)
20	+	الاحتياطيات الرسمية
5	+	حقوق الأجانب الرسمية قصيرة الأجل
2	+	حقوق الأجانب الخاصة قصيرة الأجل
27	+	مجموع فقرات التسوية

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 58

ويتضح من الجدول السابق أن العجز في ميزان المدفوعات قدر بـ 27 مليون دولار الذي نجم عن الفقرات التلقائية فوق الخط، قد تم تسويته من خلال الاحتياطيات الرسمية كالذهب والعملات الأجنبية وحصة البلد في صندوق النقد الدولي ومن خلال زيادة حقوق الأجانب قصيرة الأجل الرسمية والخاصة على الاقتصاد الوطني التي يكون مكانها أسفل الخط، ولذلك يجب إضافة حقوق الأجانب على الاقتصاد الوطني إلى النقص في السيولة الدولية للبلد لغرض تقدير الحجم الفعلي للعجز مادامت تلك الحقوق تمثل

حقاً للأجانب على الاحتياطيات الرسمية للبلد يتطلب مواجهته كلما طلب الأجانب تحويل الأصول الوطنية المملوكة لهم إلى أصول أجنبية.

### ثالثاً: معيار صندوق النقد الدولي

وضع صندوق النقد الدولي معياراً لتقسيم بنود ميزان المدفوعات وطلب من أعضائه اعتماد هذا المعيار لتسهيل عملية المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية للدول المختلفة، ويقوم نموذج صندوق النقد الدولي على تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى قسمين، الأول وهو ميزان السلع والخدمات والتحويلات ويكون مكانها فوق الخط والقسم الثاني ويشتمل على حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي ويكون مكانها تحت الخط كما هو مبين في الجدول (2-3) الآتي:

### الجدول (2-3): مركز ميزان المدفوعات مقاساً على أساس معيار صندوق النقد الدولي

1- تجارة السلع والخدمات أ- صادرات السلع والخدمات ب- عائد رأس المال ت- نفقات عسكرية وغير عسكرية
2- رؤوس الأموال والذهب النقدي أ- الاحتياطيات الدولية ب- رؤوس أموال حكومية طويلة الأجل وقصيرة الأجل ت- رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل وقصيرة الأجل
صافي ميزان حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 60.

والاختلاف بين هذا المعيار والمعياريين السابقين يكمن في أن صندوق النقد الدولي وضع رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل بكاملها أسفل الخط وعدّها أحد بنود التسوية، مما يقلل العجز في ميزان المدفوعات. في حين أن معيار ميزان المدفوعات الأساسي وضع رؤوس الأموال طويلة الأجل فوق الخط وعدّها بنوداً تلقائية ووضع رؤوس الأموال قصيرة الأجل تحت الخط وعدّها أحد بنود التسوية مما يزيد من حجم العجز في الميزان قياساً بمعيار صندوق النقد الدولي. أما معيار السيولة الدولية فقد عد رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل فوق الخط؛ أي ضمن البنود التلقائية الأمر الذي يسفر عنه تضخيم العجز في ميزان المدفوعات بحجم أكبر قياساً إلى المعيارين السابقين.

وتتفق هذه المعايير فيما بينها حول تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى قسمين الأول هو الذي ينجم عنه العجز أو الفائض والثاني يقوم بمهمة تسوية الاختلال وبصورة عامة فإن كل عملية اقتصادية مع الخارج تحمل طابع الاستقرار عبر الزمن توضع فوق الخط لأنها تصبح جزءاً لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد القومي الذي يبين الملامح العامة له من حيث القوة والضعف، وتمثل تلك العملية مورداً مستمراً للبلد كالصادرات وعائد عنصر رأس المال. أما إذا لم تكن العملية التي تتم مع الخارج مستمرة و مستقرة؛ أي طارئة، فتوضع تحت الخط وتعد من بنود التسوية لأنها لا تعد جزءاً من بنية الاقتصاد القومي ومن ثمة لا يمكن أن يعول عليها كمصدر مستمر للدخل والإنفاق كتحويلات الأرصدة الرسمية من الذهب النقدي والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وعمليات مقايضة العملات.

استناداً إلى ما سبق ذكره يمكن أن نضع المعيار الموسع الآتي لتصنيف العمليات الاقتصادية في ميزان المدفوعات والتي تأخذ بعين الاعتبار النقاط التي وردت أعلاه من خلال الجدول رقم (2-4) الآتي:

**الجدول رقم (2-4): مركز ميزان المدفوعات مقاساً على أساس المعيار الموسع:**

أ- ميزان العمليات الجارية أو الميزان الأساسي		
20	-	1- صادرات وواردات السلع والخدمات
5	+	2- التحويلات ذات الطابع المستمر
30	-	3- حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل
45	-	صافي ميزان العمليات الجارية أو الميزان الأساسي
ب- ميزان رأس المال والذهب النقدي		
10	+	1- رأس مال قصير الأجل
5	+	2- قروض قصيرة الأجل
25	+	3- تحويلات من جانب واحد طارئة
3	+	4- ذهب نقدي
2	+	5- سهو وخطأ
45	+	صافي ميزان رأس المال والذهب النقدي

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 60.

ويبين هذا المعيار أن ميزان المدفوعات قد تعرض لعجز بلغ (45) مليون دولار نجم أصلاً عن الفقرات الأساسية (فوق الخط) التي اشتملت على صادرات وواردات السلع والخدمات والتحويلات ذات الطابع المستمر وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وقد تم تسوية هذا العجز من خلال بنود الموازنة (أسفل الخط) وبنفس المبلغ مع اختلاف الإشارة الجبرية حيث اشتملت بنود التسوية على حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وتحويلات طارئة وذهب نقدي بالإضافة إلى فقرة السهو والخطأ. وهذا المعيار لا يختلف كثيراً عن معيار ميزان المدفوعات الأساسي باستثناء تصنيفه للتحويلات إلى مستمرة ثم وضعها في الفقرات الأساسية وتحويلات طارئة وضعت في بنود التسوية، في حين أن معيار ميزان المدفوعات الأساسي وضع كافة التحويلات ضمن البنود الأساسية.